

ربيعة" وهو ضعيف عند الجمهور عن "خالد بن يزيد" عن "الزهري" عن "عروة" عن "عائشة"، وقد يكون مقيدًا بأهل بدلٍ مخصوص؛ فيقال (مثلاً) .. "تفرّد به أهل مكة أو أهل الشام، أو أهل البصرة .." كما في حديث أبي داود عن أبي الوليد الطيالسي عن همام عن قتادة عن أبي نضرة عن أبي سعيد.. قال: «أمرنا أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر»، قال الحاكم تفرّد بذكر "الأمر" فيه "أهل البصرة" من أول الإسناد إلى آخره^(١).

وراضح في الروايتين أن الحديث تفرّد به عبد الله بن عمر.

أما الغريب النسبي هو الذي يتفرّد به راوٍ بعد الصحابي أى بعد أصل السند، وفي أى موضع يقع فيه التفرّد.

الغريب المطلق: سلسلة من الرواة → راوٍ واحد → الصحابي → الحديث

الغريب النسبي: سلسلة من الرواة → راوٍ واحد → سلسلة من الرواة → الصحابي
→ الحديث

طرق رواية الحديث:

وحيثما تعدد الطرق، يأتي الحديث عن طريقين: طريق التواتر، وطريق

الآحاد.

طريق التواتر:

يقصد بالتواتر كثرة الرواة، وانتشارهم بما يبعد التواطؤ على كذب؛ فهو طريق يبلغ فيه الصدق مبلغًا كبيرًا لكثرة القائلين بالخبر دون تغيير أو تبديل، وانتشار هذا القول انتشارًا واسعًا على مستوى الأشخاص، والأماكن (تعدد الأشخاص، وتعدد أماكنهم)، وكما قلنا؛ فإن الأمر يجعل الاتفاق على الكذب مستحيلًا.

^(١) راجع: لمحات في أصول الحديث: د. محمد أديب صالح، ص ٢٨٩.